

Distr.: General
27 March 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البند ٧٦ من جدول الأعمال
المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٧/٦٥ بء، عقدت حلقة عمل في شيناى، الهند، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ برعاية الأمم المتحدة، دعماً للمرحلة الأولى من دورة التقييم الأولى للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ويشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير المتعلق بأعمال حلقة العمل (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) أسوكي ك. موكيرجي



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

تقرير عن حلقة العمل الثامنة المعقودة برعاية الأمم المتحدة دعماً
للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد
العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

شيناى، الهند، ٢٧-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

أولاً - معلومات أساسية

١ - أوصى الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في اجتماعه الرابع بأن تنظّم برعاية الأمم المتحدة حلقة عمل بشأن شمال المحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر وخليج عدن ومناطق المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية/الهيئة الإقليمية لمصائد الأسماك. وقامت منظمة علوم نظام الأرض - وزارة علوم الأرض، وهي وزارة محورية من وزارات حكومة الهند باعتبارها دولة طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، باستضافة حلقة العمل المذكورة من أجل تيسير العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وحددت الوزارة المعهد الوطني لتكنولوجيا المحيطات التابع لمنظمة علوم نظام الأرض في شيناى، الهند، مكاناً لتنظيم حلقة العمل، وعيّنت مدير المعهد الجهة الرئيسية القائمة بتسييرها.

٢ - وعقدت حلقة العمل بتمويل من وزارة علوم الأرض في الهند، البلد المستضيف، وبالتنسيق الوثيق مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأجريت حلقة العمل وفقاً لجدول الأعمال المعدل على النحو الذي أقرّ في اليوم الأول (انظر المرفق الأول)^(١). وشارك فيها ٣٨ مندوباً، ٦ منهم بالتداول عبر الفيديو (للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر المرفق الثاني).

(أ) يمكن الاطلاع على جميع مرفقات التقرير في موقع العملية المنتظمة
(www.un.org/Depts/los/global_reporting/global_reporting.htm).

ثانياً - وقائع حلقة العمل

٣ - افتتح حلقة العمل الدكتور شيلش ناياك، أمين منظمة علوم نظام الأرض - وزارة علوم الأرض. وأشار في كلمته الافتتاحية إلى أن رصد البحار المنتظم يكتسي أهمية بالغة اعتباراً لتزايد الأنشطة البشرية. ورحب مدير المعهد الوطني لتكنولوجيا المحيطات التابع لمنظمة علوم نظام الأرض بجميع المشاركين في حلقة العمل الثامنة المعقودة دعماً للدورة الأولى من العملية المنتظمة. وأدلت ممثلة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة وأمينة الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة بملاحظات افتتاحية نيابة عن المستشار القانوني للأمم المتحدة. وذكرت أن حلقة العمل ستتيح فرصة للوقوف على أشد القضايا أهمية لشمال المحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر وخليج عدن ومناطق المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية/الهيئة الإقليمية لمصائد الأسماك. وستمد أفضل السبل لتعبئة المعلومات بشأن التقييمات ومباشرة بناء القدرات من أجل إجراء التقييمات المتكاملة.

٤ - وعيّن البلد المستضيف مدير المعهد الوطني لعلوم المحيطات التابع لمجلس البحث العلمي والصناعي والعضو السابق في فريق الخبراء لتقييم عمليات التقييم، رئيساً لحلقة العمل وفقاً للمبادئ التوجيهية لحلقات العمل. ولاحظ المشاركة المحدودة للدول الأعضاء المنتمية إلى المنطقة، وهو الأمر الذي يستلزم اهتماماً جدياً. وعلّق أيضاً على مسألة الافتقار للتقييمات الرسمية بشأن المنطقة، على الرغم من كثرة الدراسات والمنشورات العلمية. وذكر أن جزءاً كبيراً من شمال المحيط الهندي يقع ضمن المناطق الاقتصادية الخالصة لا يزال غير مستكشف. واقترح أن تقوم بلدان المنطقة بإقامة الشبكات والتعاون فيما بينها على نحو وثيق من أجل معالجة الروابط فيما بين العمليات الساحلية على صعيد الحوض ككل والتصدي للمسائل العلمية الأخرى التي تواجه المنطقة. وبعد تقديم المشاركين رسمياً، عرض الرئيس أهداف حلقة العمل. وأشار إلى أن الغرض منها، حسبما يرد في المبادئ التوجيهية لحلقات العمل، هو استعراض وتقييم جميع التقييمات التي يعتبرها المشاركون ذات أهمية لمنطقة البحر قيد النظر، والقيام بناء على تلك التقييمات بوضع جرد للتقييمات المتصلة بالمسائل البيئية والاجتماعية الاقتصادية يرجح أن يفيد في العملية المنتظمة.

٥ - وقدّمت ممثلة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لمحة عامة عن تطور العملية المنتظمة وهيكلها. وأعقبت ذلك جلسة أسئلة وأجوبة. وردت على أسئلة بشأن البيانات المتاحة بشكل محدود من المناطق المعزولة، مثل المياه الساحلية لأقل الدول نمواً، قائلة أنه يمكن اعتبار أن تلك المناطق تشكل فجوة على مستوى التقييمات. وأضافت أيضاً أن موجزاً لحلقة العمل سيوجه إلى الدول الأعضاء وأنه من المحتمل إجراء تقييمات إضافية في المستقبل.

٦ - وقدّم مدير المعهد الوطني لتكنولوجيا المحيطات التابع لمنظمة علوم نظام الأرض إحاطة إلى المشاركين في حلقة العمل عن دور مختلف المنظمات الهندية في المنطقة في تقييم حالة البيئة البحرية، مثل المعهد المركزي للبحوث في مجال مصائد الأسماك التابع للمجلس الهندي للبحوث الزراعية، والمعهد الهندي للعلوم، والمعهد الوطني لعلوم المحيطات التابع لمجلس البحث العلمي والصناعي، ومديرية مشروع الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية والبحرية التابعة لمنظمة علوم نظام الأرض، ومركز موارد الأحياء البحرية والإيكولوجيا التابع لمنظمة علوم نظام الأرض، والمركز الوطني الهندي لخدمات معلومات المحيطات التابع لمنظمة علوم نظام الأرض، والمعهد الوطني لتكنولوجيا المحيطات التابع لمنظمة علوم نظام الأرض وغير ذلك من المنظمات. وأعقب ذلك مناقشة عامة. وردت ممثلة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على أسئلة بشأن إدراج الجوانب المتعلقة بإدارة المنطقة الساحلية في حلقة العمل قائلة إن الجوانب المتعلقة بالسياسة العامة والإدارة ليست مشمولة بالتقييم. وشددت ممثلة الشعبة على أن القرارات المتعلقة بالسياسات ينبغي ألا تشكل جزءاً من التقييم البحري المتكامل الأول على الصعيد العالمي.

٧ - وانضم إلى حلقة العمل المنسق المشترك لفريق الخبراء عن طريق وصلة فيديو من المملكة المتحدة وقدّم عرضاً عاماً عن أهداف حلقة العمل ونطاقها ونتائجها (انظر المرفق الثالث). وناقش البنات الأساسية لإنجاز التقييم المتكامل. واعتمد نهجاً شاملاً وتصويرياً لوصف أطر المناقشة مثل عمليات ودوران المحيطات، والأنشطة الإنمائية، والتقييم المتكامل للتنوع البيولوجي، وما إلى ذلك. وأعقب ذلك جلسة للأسئلة والأجوبة، جرى فيها التشديد على أهمية تأثير الجراثيم على النظام الإيكولوجي وصلة دخل العاملين في صيد السمك والإصابات التي تلحق بهم بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية. وقام كذلك بسرد ١٥ نشاطاً إنسانياً مهماً تتطلب التركيز عليها بشكل مباشر (المرفق الرابع).

٨ - وقامت ممثلة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بشرح النموذج الموصى به لإعداد جرد التقييمات. وقام الرئيس بعد ذلك بتقسيم المشاركين إلى ثلاثة أفرقة فرعية هي: الفريق ١: الفيزياء الحيوية والكيمياء الجيولوجية الحيوية؛ والفريق ٢: التنوع البيولوجي والأمن الغذائي؛ والفريق ٣: الاقتصاد الاجتماعي وبناء القدرات. وأسندت فصول النموذج المختلفة إلى مجموعات مختلفة.

٩ - وانضم إلى المناقشة ممثل البرنامج البيئي التعاوني لجنوب آسيا من خلال وصلة فيديو، وأرسل تقريرين للنظر فيهما أثناء إعداد الجرد. وانتهت جلسة اليوم الأول بمناقشة على صعيد الأفرقة الفرعية.

١٠ - وبدأت جلسة اليوم الثاني بعروض قدّمها منسقو المواضيع الخمسة (الفيزياء الحيوية والكيمياء الجيولوجية الحيوية، والأمن الغذائي، والجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والتنوع البيولوجي البحري وبناء القدرات (المرفقات الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع على التوالي).

الموضوع ١: الفيزياء الحيوية والكيمياء الجيولوجية الحيوية:

١١ - قدّم منسق موضوع الفيزياء الحيوية والكيمياء الجيولوجية الحيوية لمحة عامة عن التقييمات المنجزة في مجالات فيزياء المحيطات، والكيمياء الجيولوجية الحيوية، واختلافات مستوى سطح البحر، وإتخام المياه بالمغذيات، وتكاثر الطحالب الضارة، والتلوث البحري (انظر المرفق الخامس). وقال إنه يمكن الاطلاع على ٣٦ تقييما في قاعدة بيانات التقييمات العالمية والإقليمية للبيئة البحرية (GRAMED) للبحار في جنوب شرق آسيا، وإن ٢٧ من هذه التقييمات يتضمن معلومات تتعلق بالمواضيع المذكورة أعلاه. وذكر أن نوعية المياه في السواحل الهندية كانت ترصد بشكل مستمر في ٨٨ محطة حتى عام ٢٠١٠ وأصبحت ترصد بشكل موسمي في ٢٠ محطة منذ عام ٢٠١١ في إطار برنامج النظام الساحلي لرصد المحيطات والتوقعات الذي وضعته منظمة علوم نظام الأرض - وزارة علوم الأرض. وقد أشارت هذه الملاحظات إلى ارتفاع مستوى تركيز المغذيات في بضعة مواقع وارتفاع نسبي في التجمعات البكتيرية المسببة للأمراض في مواقع كثيرة أخرى. وحُدّدت الثغرات في المعارف فيما يتعلق بمواضيع من قبيل تحمض المحيطات وعزل الكربون والتدفقات بين الهواء والبحر وغير ذلك من المواضيع.

الموضوع ٢: الأمن الغذائي

١٢ - قدّم عرض بشأن التقييمات الرئيسية التي أجريت والنطاق المكاني الزمني (انظر المرفق السادس). وسُردت الثغرات والاحتياجات في مجال بناء القدرات المتعلقة بجوانب الأمن الغذائي. وجرى التشديد على الجوانب الرئيسية، مثل التحول الهيكلي في الاستثمارات الرأسمالية في وحدات الصيد من الوحدات التقليدية إلى الوحدات المجهزة بالمعدات الميكانيكية، وتمديد مصائد أسماك السردين إلى سواحل الهند الشمالية الشرقية والشمالية الغربية، وهجرة أسماك الأسقمري إلى مياه أعمق، والتحول في موسم تولد أسماك الخايوط. وحُدّدت المجالات التي تتخللها ثغرات رئيسية وهي تقييم كمية الأسماك/الجمبري المصيدة من أعماق البحار، والموائل الحساسة بيئيا، وتنوع الشعاب المرجانية، ووفرة أسماك المشكاة، ووفرة البذور الطبيعية، وإمكانية تأثر الدول الساحلية بالمخاطر، والآثار على الظواهر

البيولوجية المتعلقة بالأسمك، وتأثير تغير المناخ على توزيع الأسمك، والأرصدة السمكية البحرية، والنظام الإيكولوجي لمصائد الأسمك، والبيئة والموتل، وقوة التوظيف، والشديات البحرية، والطيور البحرية، وآثار مزارع المحاريات ذات الصدفتين، وتقديرات البصمة الكربونية لصناعات الأسمك، وتأثير حمض المحيطات على العوالق الموقته. وفي المناقشات التي أعقبت ذلك، أوضح رئيس حلقة العمل أنه يتعين أيضاً إجراء تقييم متكامل لأثر نقص الأكسجين على مصائد الأسمك على طول الساحل الغربي للهند.

الموضوع ٣: الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

١٣ - قدّم منسق موضوع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لمحة عامة عن التقييمات التي أجريت بشأن التعليم، ومستوى المشاركة في مصائد الأسمك، وأنواع المهن الفرعية، والدين، والعضوية في التعاونيات، والأصول المملوكة، وغير ذلك من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع صيادي الأسمك (انظر المرفق السابع). وقال إن دراسة استقصائية على الصعيد الوطني تجرى بشأن هذه الجوانب كل خمس سنوات. وأضاف أنه قد أجريت أيضاً تقييمات عن حجم مديونية صيادي الأسمك البحرية في قطاعات مصائد الأسمك التقليدية والمجهزة بالمعدات الميكانيكية والمزودة بمحركات آلية، وتأثير مؤسسات التمويل البالغ الصغر على المديونية في الأماكن الساحلية؛ وتأثير الحظر المفروض على الصيد بشباك الجر على مصائد الأسمك البحرية خلال فترة هبوب الرياح الموسمية؛ وتأثير الاستشعار عن بعد على تكنولوجيا مصائد الأسمك والمجتمع والحكومة؛ وآثار تربية الأحياء المائية الساحلية وممارسات التنمية غير المستدامة على النظام الإيكولوجي الساحلي؛ وتوسيع نطاق تربية الأحياء المائية الساحلية وتكنولوجيات تحلية مياه البحر؛ والمناطق البحرية المحمية وفقدان سبل كسب العيش؛ والمعرفة التقنية للشعوب الأصلية في قطاع مصائد الأسمك البحرية. وأوصى ببناء القدرات من أجل تنويع الممارسات التقليدية في مجال صيد الأسمك في منطقة شمال المحيط الهندي. ولاحظ رئيس حلقة العمل أنه يتعين تحسين التعاون بين علماء الطبيعة وعلماء الاجتماع. وذكر أحد خبراء المعهد الوطني لعلوم المحيطات التابع لمجلس البحث العلمي والصناعي أن التقارير المتعلقة بالتنمية الساحلية وسبل كسب العيش متاحة لدى التجمع الدولي لدعم عمال صيد الأسمك.

الموضوع ٤: التنوع البيولوجي البحري

١٤ - ذكر منسق موضوع التنوع البيولوجي البحري أنه يُتوقع أن تكون منطقة شمال المحيط الهندي على قدر كبير من التنوع البيولوجي، إلا أن قاعدة بيانات نظام المعلومات

البيولوجية الجغرافية بشأن المحيطات لا تتضمن إلا ٩٨٩ ٣٤ سجلا لأنواع من المحيط الهندي بما في ذلك النباتات (٦٩٠ ١ نوعا)، والحيوانات (٨٩٤ ٣٠ نوعا)، والعنايق (٤ أنواع)، والبكتيريا (٨٦٤ نوعا)، وأنواع الأعشاب البحرية (٧٧٣ نوعا)، والفطريات (٧٥ نوعا)، والأوالي (٦٨٩ نوعا) (انظر المرفق الثامن). وقال إنه لا توجد تقييمات منتظمة على نطاق إقليمي، وهو ما يؤدي إلى وجود ثغرات كبيرة في البيانات والمعلومات، على الرغم من كثرة الأطروحات والمنشورات. وأشار أيضا إلى أنه توجد سجلات محدودة عن التنوع البيولوجي الساحلي والبحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية وأن الشعب الصغيرة، مثل نيميرتينا (nemertina) وناثوستوموليدا (gnathostomulida) وروتيفيرا (rotifera) وبريبوليدا (priapulida) ونيماتومورفا (nematomorpha) وأونتوبروكتا (entoprocta) وبيكنوغونيديا (pyncogonidia)، ليست ممثلة حتى الآن في سجلات التنوع البيولوجي الساحلي والبحري الهندية ربما بسبب نقص الخبرة في هذا المجال. وأوصى بتجميع كل المعلومات والمصنفات التوليفية المتاحة وإعداد تقرير شامل عن التنوع البيولوجي الساحلي والبحري في شمال المحيط الهندي، والقيام بصفة دورية بإعادة التحقق من التقارير (مرة كل خمس سنوات)، والربط الشبكي الإقليمي لبلدان حافة المحيط الهندي من أجل توليد المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي الساحلي والبحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية وقاع البحار العميقة والمعلومات المتعلقة بالجراثيم البحرية، وإنشاء اتحاد لبلدان حافة المحيط الهندي من أجل النهوض ببناء القدرات وكفالة إجراء تقييمات دورية بشأن التنوع البيولوجي الساحلي والبحري.

١٥ - وذكر منسق الموضوع، في معرض تعليقه على موضوع تنوع غابات المانغروف، الزيادة الكبيرة التي شهدتها غطاء غابات المانغروف في غوا من صفر إلى ٢٢ كيلومترا مربعا. وفي هذا الصدد، أشار رئيس حلقة العمل إلى أن هذه المعلومات غير واقعية، نظرا لأن غطاء غابات المانغروف في غوا لم يبلغ قط مستوى الصفر. وأوضح أن الآراء الواردة تتوافق مع تقارير وزارة البيئة والغابات التابعة لحكومة الهند وأن التقارير السابقة للوزارة لم تأخذ في الاعتبار جيوب المانغروف الموجودة في كيرالا وغوا وفي أماكن أخرى. وأيد رأيه عالم زائر من المركز الوطني لبحوث المحيطات وأنتاركتيكا التابع لمنظمة علوم نظام الأرض، وأضاف أن التقديرات المتاحة لتنوع الأنواع متباينة إلى حد كبير. وذكر الرئيس هذا المثال للبرهنة على أن المعلومات المتاحة عن الموائل البحرية يعترتها قدر كبير من عدم اليقين. وأشار أيضا إلى وجود فجوة هائلة في البيانات المتعلقة بتقييم المرجانيات، لا سيما المرجانيات اللينة.

الموضوع ٥: بناء القدرات

١٦ - لاحظ منسق موضوع بناء القدرات، في البداية، أن من الضروري التعرف على الدول التي قد تفتقر إلى القدرات اللازمة لإجراء تقييماتها البيئية والاجتماعية الاقتصادية الخاصة للبيئة البحرية (انظر المرفق التاسع). وأشار إلى أنه يجب تركيز أنشطة بناء القدرات على المسائل التالية:

- (أ) وضع منهجيات للحصول على المعلومات من مصادر مختلفة بصورة منتظمة؛
- (ب) توحيد محتوى المعلومات اللازمة للتقييمات على مختلف المستويات؛
- (ج) وضع منهجيات مشتركة لإجراء التقييم؛
- (د) وضع منهجيات لتوسيع نطاق التقييمات على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛
- (هـ) إعداد استمارات الإبلاغ لتيسير عملية التكامل بغية ضمان الاتساق والتماسك وإمكانية المقارنة قدر الإمكان.

١٧ - وتشمل خطة العمل الفورية الموصى بها تحديد الاحتياجات الخاصة ببناء القدرات (بما في ذلك اقتناء التكنولوجيا اللازمة) للرصد والتقييم في المجال البحري (بما في ذلك التقييمات المتكاملة)، ووضع خطة لبناء القدرات في الأجل القصير لتعبئة المعلومات والمعارف التي يعرف وجودها والتي لم تنظم مع ذلك حتى الآن بشكل منهجي بحيث يمكن استخدامها في العملية المنتظمة. وذكر منسق الموضوع أيضا أن في الهند عشر جامعات توفر حاليا برنامجا لنيل شهادة دراسات عليا وبرنامجا لنيل درجة دكتوراه في علم المحيطات/العلوم البحرية. وأضاف أن مركزا دوليا للتدريب في مجال علم المحيطات التطبيقي قد أنشئ في المركز الوطني الهندي لخدمات معلومات المحيطات بحيدر أباد. وأشار أيضا إلى مختلف البرامج التدريبية التي يقوم بتنفيذها حاليا المركز الوطني في حيدر أباد ومديرية مشروع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والبحرية في شيناي، مثل الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية، وتطبيقات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في المناطق الساحلية، والأوقيانوغرافيا الساتلية، وانتقال الرواسب في المناطق القريبة من الشواطئ، وضعف المناطق الساحلية، وعلم السموم الإيكولوجي، وإدارة الخط الساحلي، والتلوث البحري، ووضع نماذج النظم الإيكولوجية الساحلية، ووضع نماذج الانسكاب النفطي، وتطبيق الاستشعار عن بعد في إدارة مصائد الأسماك. وذكر أيضا في هذا الصدد التدريب الذي يوفره المعهد المركزي للبحوث في مجال

مصائد الأسماك البحرية بشأن تقييم المصيد البحري، وتعداد صيادي الأسماك في البحار، والحرف والمعدات، وتقييم الأرصد السميكية البحرية؛ وتقييمات النظام الإيكولوجي لمصائد الأسماك، وتقييمات البيئة والموائل، والتنوع البيولوجي البحري، وسياسات إدارة مصائد الأسماك، والتقييمات الاجتماعية الاقتصادية. وشدد على وجود فرص وتسهيلات لبناء القدرات على مختلف المستويات في الهند. إلا أنه بالنسبة للتقييم العالمي للمحيطات، قد يتعين تحديد المجالات التي تتخللها ثغرات وبذل جهود لبناء القدرات في هذه المجالات. وبإمكان الهند أن تساعد الدول الأخرى في مجال بناء القدرات على شتى المستويات.

المناقشة والتوصيات

١٨ - أشار المستشار العلمي الأقدم بالمركز الوطني للإدارة الساحلية المستدامة إلى أن البرامج التدريبية ينبغي أن تهدف إلى تحديد وسد الثغرات، مثل التقييم الجراثومي، وحصر الأعشاب البحرية، وغير ذلك. وأشار إلى إمكانية استخدام الأساليب المستندة إلى السواتل للتعرف على أشجار المانغروف والأعشاب البحرية ونحوها. وأفاد أيضا بأن المركز الوطني يشارك في التقييمات حاليا في إطار البرنامج المتعلق بالبطاقة الصحية للنظام الإيكولوجي.

١٩ - واقترح الباحث العلمي من الرتبة 'واو' التابع لوزارة علوم الأرض، الذي شارك عبر الفيديو، وضع نموذج/مصنوفة تعمم على البلدان المجاورة من أجل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنطقة. وأيد رئيس حلقة العمل هذه الفكرة واقترح تشكيل فريق أساسي لبناء القدرات، يضم مدير المركز الوطني الهندي لخدمات معلومات المحيطات التابع لمنظمة علوم نظام الأرض، كجهة الاتصال، لوضع استبيان يحتوي على مدخلات من جميع منظمي اجتماعات الأفرقة العاملة. وطلب كذلك إعداد قائمة بأسماء جهات التنسيق في جميع بلدان المنطقة، نظرا لأن الاتصال الفعال بين هذه البلدان أمر بالغ الأهمية. ووافق مسؤول البرامج في المركز الوطني الهندي لخدمات معلومات المحيطات التابع لمنظمة علوم نظام الأرض على تولي مهمة تنسيق هذه العملية. وأكد مدير المركز أنه بناء على الردود الواردة في الاستبيان، يمكن تنظيم برامج التدريب على الصعيد الإقليمي.

٢٠ - واقترح ممثل منظمة "غرين بيس" في الهند إدراج تقييمات بشأن المحيطات المفتوحة والأنشطة ذات الصلة بالنقل البحري.

٢١ - واقترح المستشار العلمي الأقدم بالمركز الوطني للإدارة الساحلية المستدامة إتاحة تمويل من برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي لوضع برنامج تقييم تقني للمحيط الهندي.

وأضاف الأستاذ في المعهد الهندي للعلوم أنه يمكن تدريب الطلبة عن طريق اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية/اللجنة العلمية للبحوث المتعلقة بالمحيطات.

٢٢ - وقال ممثل وزارة الشؤون الخارجية في قطر، إن المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية والهيئة الإقليمية لمصائد الأسماك، مهتمتان بالرصد المتواصل للبيئة بواسطة تكنولوجيا السواتل. وقال إنه يوافق على وجوب تحديد ثغرات البيانات في المنطقة. ولاحظ ممثل شركة MRAG Ltd، في المملكة المتحدة (الإقليم البريطاني في المحيط الهندي)، أن العديد من البرامج الأوقيانوغرافية في المنطقة غير مشمولة. ودعا إلى بناء القدرات على الصعيد الدولي.

٢٣ - وشدد الأمين العلمي ومستشار منظمة علوم نظام الأرض - وزارة علوم الأرض، على أهمية بناء القدرات في المنطقة فقال إن التعاون بين مختلف البلدان في المنطقة أمر بالغ الأهمية لنجاح حلقة العمل. وقال أيضا إنه ينبغي توحيد إجراءات جمع البيانات وصياغة التقرير من حيث الشكل والإعداد بالنسبة لجميع البلدان.

٢٤ - وأشار العالم الرئيسي في معهد مركز مصائد الأسماك البحرية إلى أن تدريب جامعي البيانات أمر مهم للغاية بالنسبة لتوحيد عملية جمع البيانات.

٢٥ - ووافق رئيس حلقة العمل على تعليقات المشاركين وشدد على أن تحسين الاتصال بين بلدان المنطقة هو أهم خطوة أولى. واعتبر من الضروري زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية، والاضطلاع ببرامج بحوث مشتركة، وضمان التمويل اللازم لأنشطة بناء القدرات. وطلب إلى مدير المركز الوطني الهندي لخدمات معلومات المحيطات التابع لمنظمة علوم نظام الأرض ترويج فرص التدريب عبر الموقع الشبكي. واقترح اعتبار نهاية عام ٢٠١٤ الموعد النهائي لإعداد البيانات استنادا إلى هذه العمليات.

٢٦ - وانضم إلى النقاش أحد أعضاء فريق الخبراء من تورنتو عن طريق وصلة فيديو، وناقش المسائل المتصلة ببناء القدرات. ووافق على إرسال تقارير تتعلق بحلقات عمل سابقة بشأن بناء القدرات. كما انضم عضو آخر من أعضاء فريق الخبراء من الفلبين من خلال وصلة فيديو. وأعربت عن سعادتها إزاء المعلومات الهائلة المقدمة بشأن التنوع البيولوجي البحري، وقالت إنها ستكون مفيدة للغاية لفريق الخبراء في صياغة فصول التقييم العالمي للمحيطات. واقترحت إدراج معلومات بشأن المناطق البحرية المحمية والنظم الإيكولوجية المهمة الأخرى، مثل بحيرة بوليكات Pulicat.

٢٧ - وأدرجت الأفرقة الفرعية الثلاثة، أي الفريق ١، الفيزياء الحيوية والكيمياء الجيولوجية الحيوية؛ والفريق ٢، التنوع البيولوجي والأمن الغذائي؛ والفريق ٣، الاقتصاد الاجتماعي

وبناء القدرات، التقييمات المنجزة في المجالات المحددة لكل من فصول النموذج. وبعد قراءة النموذج، نوه رئيس حلقة العمل أنه يلزم إضافة المزيد من المعلومات.

الاستنتاجات

٢٨ - اتفق المشاركون على نقاط العمل التالية:

(أ) متابعة توصيات حلقة العمل على نحو استباقي. وتحسين الاتصال بين مختلف الدول في المنطقة، وكذلك إشراك المنظمات الإقليمية؛

(ب) التفاعل مع أفراد من الدول الأعضاء من خلال التنظيم/الاستبيان؛

(ج) التشجيع على إنشاء آلية للتنسيق من أجل إجراء تقييمات في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية بمشاركة من بلدان حافة المحيط الهندي؛

(د) إرسال النموذج مرفقا بمجرد التقييمات إلى جميع المشاركين والدول الأعضاء في المنطقة من أجل استكمالهما؛

(هـ) ضرورة توثيق البيانات المقدمة في إطار مختلف الأفرقة، لا سيما ضرورة إخضاع بيانات نوعية المياه الخاصة ببرنامج نظام رصد مناطق المحيطات الساحلية وحمايتها للتحقق من الجودة؛

(و) قيام وزارة علوم الأرض بعرض موجز التقرير، الذي يتضمن النتائج والخلاصة وفقا للمبادئ التوجيهية (لحلقات العمل)، على شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

وشكر مدير المعهد الوطني لتكنولوجيا المحيطات التابع لمنظمة علوم نظام الأرض ورئيس حلقة العمل جميع الوفود، بما في ذلك ممثلة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، على المشاركة النشطة، وأعلن اختتام حلقة العمل.